الأمم المتحدة

A/56/887/Add.4

الجمعية العامة

Distr.: General
3 April 2002
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والخمسون
البندان ١٣٣ و ١٤٩ من جدول الأعمال
الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام
تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

تقرير الأداء المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

المسائل المتعلقة بالميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريري الأمين العام عن الأداء المالي لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (القوة) في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (A/56/782) وعن الميزانية المقترحة لفترة الإثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (A/56/838). وأثناء نظرها في التقريرين، اجتمعت اللجنة مع ممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات إضافية.

٢ - وقد أنشأ مجلس الأمن القوة في قراره ١٨٦ (١٩٦٤)، المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤. وقامت بتغطية تكاليف القوة منذ إنشائها حتى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ الحكومات المقدمة للوحدات، وحكومة قبرص، والتبرعات المقدمة للقوة. ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٣٦/٤٧، المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، قسمت على الدول الأعضاء تكاليف القوة، منذ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣، التي لم تغطي التبرعات. ودأبت حكومة قبرص على

160402 150402 02-31571 (A)
0231571

تقديم تبرعات تعادل ثلث التكلفة السنوية للقوة، فيما ظلت حكومة اليونان تقدم تبرعا سنويا قدره ٦,٥ ملايين دولار.

الأداء المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١

٣ - وصل المبلغ الذي وافقت عليه الجمعية العامة، في قرارها ٥٤/٢٧٠، المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، للإنفاق على القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ إلى مبلغ إجماليه ٠٦٥ ٤٢٢ ٤٣ دولارا (صافيه ١٢٨ ٤٠٤ ٤١ دولارا)، شاملا الجزء الذي يُغطي من التبرعات المقدمة من حكومتي قبرص واليونان، وشاملا أيضا مبلغا إجماليه ١٨٠ ٠٦٠ ٢ دولارا (صافيه ٣٤٤ ٧٤٣ ١ دولارا) لحساب دعم عمليات حفظ السلام، ومبلغا إجماليه ٠٨٥ ٣٢٢ دولارا (صافيه ٥٨٤ ٢٨٦ دولارا) لقاعدة الأمم المتحدة للنقل والإمداد في بريندیزي بإيطاليا. ووصلت النفقات إلى مبلغ إجماليه ٤٠٠ ٣٦٠ ٤٢ دولار (صافيه ٨٠٠ ٤٤٥ ٤٠ دولار)، مما نتج عنه رصيد غير مربوط إجماليه ٧٠٠ ٠٦١ ١ دولار (صافيه ٤٠٠ ٩٥٨ دولار) أو ما نسبته حوالي ٢,٥ في المائة من المبلغ المعتمد. وتبدي اللجنة شكها في مدى صحة إدراج المبلغ المتعلق بحساب الدعم والمبلغ المتعلق بقاعدة الدعم والإمداد، عند حساب نسبة الرصيد غير المربوط، في تقارير الأداء المالي مقابل المبلغ المعتمد. وقد علقت اللجنة على هذه المسألة في تقريرها العام عن عمليات حفظ السلام (A/56/887). وكان المبلغ غير المربوط قد نشأ أساسا عن بنود الوحدات العسكرية، والشرطة المدنية، والموظفين الدوليين والمحليين، والاتصالات، والشحن التجاري وأجور النقل؛ وقد قابل ذلك جزئيا إفراط في النفقات في بنود أماكن العمل/الإقامة، والعمليات الجوية، والمعدات الأخرى، واللوازم والخدمات، وبرامج التدريب.

٤ - **وترى اللجنة الاستشارية أن الإفراط في الإنفاق على عدد من البنود الواردة في المرفق الثاني لتقرير الأمين العام عن الأداء المالي (A/56/782)، من مثل معدات إضافية للبيانات ومعدات المراقبة والأجهزة الإلكترونية التي تبين خطوط سير المركبات، كان يمكن توقعه عندما اقترحت الميزانية. وتأمل اللجنة في أن تؤدي التحسينات في التخطيط إلى فعالية أكبر في مراقبة الميزانية وفي ما يتعلق بأجهزة خطوط سير المركبات فإنه ينبغي أن تتم، في المشتريات من هذه الأجهزة في المستقبل، الموازنة بينها وبين فعالية تكاليفها.**

٥ - وتشمل الفقرات من ٧ إلى ١٠ من تقرير الأمين العام مبادرات جرى اتخاذها لكفالة إدارة البعثة بأقصى قدر من الاقتصاد والكفاءة. وشملت هذه المبادرات الاستعانة بمصادر خارجية لتأمين خدمات التنظيف والطعام، والعمل بترتيبات محلية لسفر أفراد الشرطة المدنية والعسكرية بوسائل النقل التجارية، والعقود المفتوحة لشراء المعدات ولشراء مختلف اللوازم وأثاث المكاتب؛ وتحسين إدارة نظام توريد حصص الإعاشة؛ والحصول على أسعار أنسب لحصص الإعاشة الطازجة جراء العمل بنظام المناقصة التنافسية. وأجيبت اللجنة، لدى سؤالها، بأن عقود الشراء المفتوحة للعقود الإطارية في المقر، من حيث إنها تمكن البعثة من الحصول على كمية معينة بسعر ثابت على مدى فترة زمنية محددة.

٦ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أنه، نتيجة للاستعانة بمصادر خارجية لتأمين خدمات التنظيف والطعام، حدث خفض بواقع ١١٠ وظيفة في عدد الوظائف المحلية، ووفورات قدرها ٥٠٠ ٨٩٠ دولار، في الفترة من نيسان/أبريل ١٩٩٩ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠١. وأبلغت اللجنة أيضا أنه، من أجل تحقيق الحد الأقصى من الرقابة والإشراف، تم، لتأمين الخدمات، التعاقد مع عدد من

المقاولين المحليين؛ إذ أنه يوجد، تحت بند خدمات الدعم ٢٨ مقاولا محليا منهم (٣) يقدمون خدمات الطعام، و (٦) يقدمون خدمات التنظيف وحفظ المرافق الطبيعية، و (١٤) يقدمون خدمات صيانة المعدات المختلفة، و (٢) يقدمان خدمات الطباعة و (١) يقدم خدمات التصوير، و (٢) يقدمان خدمات صيانة الطرق ومهابط المطارات، كما يوجد، تحت بند عمليات النقل، ٢٢ مقاولا محليا، منهم (٣) يقدمون خدمات الاستئجار، و (١٧) يقدمون خدمات التصليح والصيانة، و (١) يقدم خدمات التأمين، و (١) يقدم خدمات نقل المعدات الهندسية. وتحت بند الخدمات العامة، يوجد ١١ متعاقدا محليا، منهم (١) يقدم خدمات حامل الحقيبة؛ و (١) يقدم خدمات غسل الملابس، و (١) يقدم خدمات الخياطة، و (٦) يقدمون خدمات قص الشعر، و (٢) يقدمان خدمات التخليص الجمركي والشحن التجاري. **أن اللجنة لترحب باتباع هذا النهج.**

٧ - وفي ما يتعلق بالتدريب، تلاحظ اللجنة الاستشارية، من الجدول الوارد في الفقرة ٤٣ من المرفق الثاني للوثيقة A/56/782 والفقرة ٣٢ من المرفق الأول (جيم) للوثيقة A/56/838، أن ٣٩ موظفا من موظفي البعثة قد تلقوا تدريبا خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ وأن من المنتظر أن يتلقى ٦٣ موظفا تدريبا خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وأبلغت اللجنة بناء على استفسارها أن من المقرر أن يتلقى ١٩ موظفا تدريبا خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وأبلغت اللجنة أيضا أنه من الموظفين الـ ٣٩ الذين تلقوا تدريبا، في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، ما زال ٣٧ موظفا في الخدمة. **وفي هذا الصدد، تذكِّر اللجنة وتؤكد من جديد رأيها (انظر الفقرة ٥٧ من A/55/874) ألا وهو أنه ينبغي أن يكون هناك تخطيط أفضل لتدريب الأفراد في منطقة البعثة وطلبها بأن تتضمن تقارير الأداء وتقارير الميزانية مستقبلا المواضيع المشمولة ببرامج التدريب، وتحديد تكاليفها على نحو أوضح. وتعتقد اللجنة أيضا بأن يُعمم التدريب للإيفاء بولاية البعثة.**

٨ - وتبين الفقرة ١٤ من تقرير الأداء (A/56/782) الإجراءين اللذين يقترح أن تتخذهما الجمعية العامة في ما يتصل بتمويل القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١. **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيد، لحساب الدول الأعضاء بطريقة تقررها الجمعية العامة، الرصيد غير المربوط الذي يصل إلى مبلغ إجماليه ٧٠٠ ٠٦١ ١ دولار (صافيه ٤٠٠ ٩٥٨ دولار) للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، فضلا عن إيرادات الفائدة والإيرادات الأخرى الذي يصل إلى مبلغ ٠٠٠ ٦٨٠ ١ دولار.**

معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

٩ - أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه، في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠١، تم سداد تكاليف القوات بمبلغ ١٢٩ مليون دولار عن الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وبأن المبلغ الواجب السداد، عن الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، قد وصل إلى ٤,٧ ملايين دولار.

١٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه تم تسديد مبلغ ٧ ملايين دولار عن المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢؛ وبأن المبلغ المستحق السداد قد قدر بمبلغ ٨,٥ ملايين دولار، وبأن الالتزامات غير المصفاة للمعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ قد وصلت إلى مبلغ ٤,٩ ملايين دولار. وفي ما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز

عن الفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، فقد تمت تسوية ٦ مطالبات، بدفع مبلغ ١,٢ مليون دولار، وأن رصيد الالتزامات عن الفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ يبلغ ٠,٥ مليون دولار، وبأنه ما زال يتعين تسوية مطالبة واحدة.

١١ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن المركز النقدي للقوة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ قد بلغ ١٧,٣ مليون دولار. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن المبالغ المقسمة على الدول الأعضاء، عن الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، قد بلغت ٢٠٠,٨ مليون دولار، وبأن المدفوعات الواردة قد بلغت ما مجموعه ١٧٦,٩ مليون دولار، وبأن المبلغ الواجب السداد، حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ قد وصل ٢٣,٩ مليون دولار. وأبلغت اللجنة أن مجموع الالتزامات غير المصفاة، عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ قد وصل، في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢، إلى ١,٣ مليون دولار للحكومات وإلى ١٠٠ ٣٠٧ دولار لأطراف أخرى.

١٢ - وفي ما يتعلق بالموارد من الموظفين، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه، حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، كان في الخدمة ١٩٨ ١ موظفا من أصل ٢٣٠ ١ وظيفة مأذونا بها، و ٣٥ فردا من أفراد الشرطة المدنية من أصل ٣٥ وظيفة مأذونا بها، و ٤١ موظفا دوليا من أصل ٤٤ وظيفة مأذونا بها، و ١٠٢ من الموظفين المحليين من أصل ١٤٧ وظيفة مأذونا بها.

التكاليف المقدرة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٣

١٣ - كما جاء في الفقرة ١ من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة للإنفاق على القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (A/56/838)، طلب تخصيص مبلغ إجمالية ٩٠٠ ٩٧٣ ٤٤ دولار (صافية ٧٠٠ ٣٣٧ ٤٣ دولار)، شامل للتبرعات العينية المدرجة في الميزانية البالغة ٢٠٠ ٣٢١ ١ دولار. ويمثل هذا المبلغ زيادة بنسبة ٦,١ في المائة (٨٠٠ ٥٧٨ ٢ دولار) من القيمة الإجمالية بالمقارنة مع المبلغ المخصص للفترة الحالية الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وتعكس الميزانية المقترحة زيادة في تكاليف الأفراد العسكريين بنسبة ٣ في المائة، وزيادة في التكاليف التشغيلية بنسبة ٢٥,٤ في المائة وفي البرامج الأخرى بنسبة ٥٤,٩ في المائة وفي الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين بنسبة ٧,٢ في المائة، يقابلها جزئيا نقص في تكاليف الأفراد المدنيين بنسبة ٣,٧ في المائة.

١٤ - ويضم الملاك المقترح لموظفي البعثة ٣٥ فردا من أفراد الشرطة المدنية و ٤٤ موظفا دوليا و ١٠٥ موظفين محليين. ويعكس هذا الملاك نقصا صافيا بمقدار ٤٢ وظيفة محلية نتيجة الاستعانة بمصادر خارجية لخدمات الطعام.

١٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية، من الفقرتين ٢ و ٩ من المرفق الأول - جيم لتقرير الأمين العام (A/56/838)، أن التكاليف المقدرة، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، قد حسبت، استنادا إلى خبرة البعثة، على أساس عامل شواغر في وظائف الموظفين الدوليين قدره ٤ في المائة، وعلى أساس عامل عدم وجود شواغر في وظائف الموظفين المحليين. وتلاحظ اللجنة أن هذين العاملين أقل من العاملين المطبقين في الفترة الحالية، وهما ٦,٥ في المائة و ٥ في المائة على التوالي (انظر الفقرة ١٩ من الوثيقة A/55/874/Add.3).

١٦ - وفي ما يتعلق بالزيادة في النفقات التشغيلية بنسبة ٢٥ في المائة، تلاحظ اللجنة، من الفقرتين ١٣ و ١٤ من المرفق الأول - جيم من التقرير، أن الزيادة ترجع إلى

احتياجات إضافية لجميع فئات الدعم الإداري، ما عدا الاتصالات. وهي تضم زيادة في التكاليف المقدرة لأماكن العمل/الإقامة، نسبتها ٢٩ في المائة، وتعزى هذه الزيادة إلى تنفيذ المرحلة الأولى من خطة من أربع سنوات لرفع مستوى أماكن إقامة أفراد الوحدات في البعثة.

١٧ - وتلاحظ اللجنة، من الفقرة ٢٥ من المرفق الأول - جيم من التقرير، أن التكاليف المقدرة للمعدات الأخرى تراعي استمرار القوة في برنامج الاستبدال الذي يشمل ٢٥ في المائة من معدات المراقبة. وتحذر اللجنة من استبدال المعدات بتطبيق نسب معينة بصورة تلقائية.

١٨ - وفي ما يتصل بالزيادة في البرامج الأخرى بنسبة ٥٤,٩ في المائة، تلاحظ اللجنة، من الفقرات من ٣٠ إلى ٣٢ من المرفق الأول - جيم للتقرير، أن هذه الزيادة ترجع أساسا إلى زيادة في التكاليف المقدرة لتدريب ٦٣ موظفا من موظفي البعثة وتحسين مهاراتهم. وأبلغت اللجنة، لدى استفسارها، بأن التدريب المقترح سيكون على النحو التالي: ١٠ أشخاص في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (دورات تخصيصية) في قاعدة الأمم المتحدة للنقل والإمداد (٤٠ ٠٠٠ دولار)؛ و ٣ أشخاص في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٢ ٤٠٠ دولار)؛ و ٢٠ شخصا في مجال التدريب العام على الحاسوب (٦ ٥٠٠ دولار)؛ وشخصان في مجال التدريب العملي على المشتريات الدولية في كمبوديا (٥ ٥٠٠ دولار)؛ وشخصان في مجال التعاقد على الخدمات والأشغال في النمسا (٣ ٢٠٠ دولار)؛ وشخصان في مجال التدريب على نظم "Sun" في قاعدة الأمم المتحدة للنقل والإمداد (٣ ٨٠٠ دولار)؛ و ٤ أشخاص في مجال الحسابات باستخدام نظام "Progen" ونظام "Sun" في نيقوسيا (٢ ٠٠٠ دولار)؛ وشخصان في مجال نظام مراقبة الأصول الميدانية في قاعدة النقل والإمداد (٣ ٨٠٠ دولار)؛ وشخص واحد في حلقة عمل لتصنيف الوظائف في تركيا (٣ ٠٠٠ دولار)؛ وشخصان في حلقة عمل محلية لإجراء دراسة استعراضية للمرتبات في تركيا (٦ ٠٠٠ دولار)، و ١٥ شخصا في مجال التدريب على الإدارة في نيقوسيا (٦ ٢٠٠ دولار)، وقد وردت تعليقات اللجنة بشأن التدريب في الفقرة ٧ أعلاه.

١٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية، من الفقرة ١٨ من تقرير الأمين العام (A/56/838) أن رد تكاليف المعدات الرئيسية إلى البلدان المساهمة بقوات يقدر بمبلغ ١ ٠٤٨ ٧٠٠ دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا، من الفقرتين ١٧ و ١٨ من المرفق الأول - جيم للتقرير، استئجار مركبات إضافية لتحل محل ٢٧ مركبة مملوكة للوحدات كانت قد سُحبت من الخدمة.

٢٠ - وفي ما يتعلق بنظام مراقبة الأصول الميدانية، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه وإن كان النظام المذكور جيدا فإنه لا بد من توفير موظفين ذوي كفاءة لصيانته. ويضرب تقرير مجلس مراجعي الحسابات (الفصل الثاني من المجلد الثاني من الوثيقة A/55/5) أمثلة على الفروق بين الأرصدة الافتتاحية للموجودات وأرصدة الإقفال. ونظرا لهذا لم تكن اللجنة مقتنعة بالرد المقدم من الإدارة في المرفق الرابع من تقرير الأمين العام (A/56/838)، حيث يفترض فيه أن المسؤولية الرئيسية عن صيانة النظام إنما تقع على عاتق إدارة عمليات حفظ السلام.

٢١ - وتحيط اللجنة الاستشارية علما بالمعلومات المتعلقة بتحديد الأهداف الواردة في الفقرة ٢١ من تقرير الأمين العام. وترد ملاحظات اللجنة الاستشارية وتعليقاتها بشأن هذا الأمر في تقريرها العام عن عمليات حفظ السلام. **وترى اللجنة الاستشارية أن هذا الفرع من التقرير عن القوة يشكل مثالا حسنا، ذلك أن الأهداف قد وصفت بعبارات**

موجزة بسيطة وأن النواتج قد وصفت من حيث علاقتها بالإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

٢٢ - وتطلب اللجنة الاستشارية أن تقدم عروض ميزانية البعثة، التي تقدم مستقبلا، عقب تنفيذ الأهداف، ولا سيما تركيب النظم الجديدة لتكنولوجيا المعلومات، ورفع مستوى أماكن إقامة القوات في كل أنحاء البعثة، بيانا بالمكاسب المتحققة في الكفاءة والإنتاجية.

٢٣ - ويرد بيان الإجراءات، التي يقترح أن تتخذها الجمعية العامة بشأن تمويل القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في الفقرة ٣ من التقرير المتعلق بالميزانية (A/56/838). **وتوصي الجمعية الاستشارية الجمعية العامة** (أ) **بأن توافق على تخصيص مبلغ إجماليه ٧٠٠ ٦٥٢ ٤٢ دولار (صافيه ٥٠٠ ٠١٦ ٤٢ دولار) للإنفاق على البعثة لفترة الإثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٣، بما في ذلك مبلغ ٥٠٠ ٥٠٥ ٢٠ دولار يمول من التبرعات المقدمة من حكومتي قبرص (٥٠٠ ٠٠٥ ١٤ دولار) وحكومة اليونان (٠٠٠ ٥٠٠ ٦ دولار)، و** (ب) **توافق على قسمة المبلغ الذي إجماليه ٢٠٠ ١٤٧ ٢٣ دولار (صافيه ٠٠٠ ٥١١ ٢١ دولار)، والذي يمثل رصيد التبرعات، بمعدل شهري إجماليه ٩٣٣ ٩٢٨ ١ دولارا (صافيه ٥٨٣ ٧٩٢ ١ دولارا) إذا ما قرر مجلس الأمن استمرار ولاية القوة إلى ما بعد ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.**